بعد فشل المفاوضات حول الملف الحدودي بين إثيوبيا والسودان، اتجهت الخرطوم لاستعادة الاراضي التي تقول إن مليشيات إثيوبية تسيطر عليها، عبر جيشها، الذي أعلن السيطرة على مساحات واسعة، مع الحديث عن خوضها حرباً «مع قوات نظامية»، فيما كانت أديس أبابا تحذر من المس بسيادتها

السودان: نخوض حرباً ضد قوات إثيوبية نظامية

الخرطوم تعلن استعادة معظم الأراضي «المحتلة»... وأديس أبابا تتمسك بحماية سيادتها

دفع الجيش السوداني بتعزيزات كبيرة للحدود (إبراهيم حميد/فرانس برس)

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

بتفاقم الوضع على الحدود السودانية الإثيوبية وتحديداً في منطقة الفشقة الحدودية التابعة لولاية القضارف السودانية، حيث يعمل الجيش السوداني على استعادة أراض يقول إن مليشيات إثيوبية تحتلها منذ نحو 25 عاماً، ليعلن السيطرة على أجزاء كبيرة منها، مع حديثه عن خوض حرب ضد «قوات نظامية إثيوبية وليست مليشيات». في المقابل، تؤكد أديس أبابا أنها لا تريد حرباً مع جارتها ولكنها ستدافع عن سيادتها.

وأعلن نائب رئيس أركان الجيش السوداني، الفريق ركن خالد عابدين الشامي، أمس الثلاثاء، استعادة الجيش 80 في المائة من الأراضي التي كانت تسيطر عليها مجموعات إثيوبية، مضيفاً: «نخوض حرباً مع قوات نظامية إثيوبية وليست مليشيات إثيوبية»، كما نقلت قناة «الجزيرة» عنه أمس. وكان الشامي قد قال الإثنين إنه تم استعادة أرض فقدتها بلاده منذ 20 عاماً في منطقة الفشقة الحدودية مع إثيوبيا، مؤكداً أن الجيش سيستعيد ما تبقى من أراض «بطرق أخرى». وأضاف أن «كل ما قمنا به هو استعادة أرضنا المعلومة للجميع، مساحة مقدرة من أراضينا تحت السيطرة الكاملة». وشدد على أن الجيش لا يعتزم تجاوز الحدود الدولية مع جارته الشرقية ولا يدعو إلى حرب مع دول الجوار. وتابع: «الدولة (السودان) عندها قيم، ألا تعتدي على الجيران، وتحفظ حسن الجوار... ولكن إذا شعرنا بأن أرضنا محتلة من غير السودانيين ومستعملة من غير السودانيين، فلن نتركها، كل ما فعلناه أننا استعدنا أرضنا المعلومة للجميع».

وزاد أن «الجيش قام بواجبه الدستوري في حماية الحدود، ولن يفرط في الأرض السودانية». واستطرد: «الطرف الآخر (إثيوبيا) يعلم أين هي الحدود الدولية، لم نتعدَ تلك الحدود، ولن نتعداها، ولا ندعو للحرب مع دول الجوار». ودعا السودانيين إلى وحدة الصف وتجاوز الصغائر والمرارات من أجل الوطن وعزته وكرامته، وذلك لأجل حماية كل شبر من أرض الوطن، وتعهد بدعم المنطقة الشرقية والارتقاء بها لصد أي عدوان يستهدف البوابة الشرقية.

وفي مقابل تأكيد الخرطوم سعيها لاستعادة أراضيها الحدودية، فإن أديس أبابا تؤكد أنها لا تريد الحرب مع جارتها. هذا الموقف جدد تأكيده المتحدث باسم وزارة الخارجية الإثيوبية دينا مفتي، الذي قال في تصريحات صحافية أمس إنه لا مصلحة لبلاده في الدخول بحرب مع السودان، وإنها ستعزز جهودها لحل الصراع على الحدود، لكنه أكد أن أديس أبابا ستتخذ كافة الإجراءات لحماية سيادتها، و«مستعدة للدفاع عنها».

ويعود الخلاف الحدودي بين البلدين حول منطقة الفشقة إلى ستينيات القرن الماضي، وتجلى خصوصاً عام 1995 مع التغول الإثيوبي في الأراضي السودانية والذي وصل إلى ما بين 25 إلى 30 كيلومتراً في العمق السوداني، طبقاً لتقديرات الخرطوم، منها أكثر من مليون فدان زراعي يستخدمها نحو 1600 مزارع إثيوبي. كما عمدت أديس أبابا، إلى بناء قرى ومدن في المنطقة، وتأسيس عدد من المؤسسات الحكومية خصوصاً الخدمية. وبدأ الجيش السوداني في يونيو/حزيران الماضي، إعادة تمركزه على الحدود مع إثيوبيا، ودخل في مفاوضات مباشرة مع أديس أبابا من أجل استكمال عملية ترسيم الحدود، والانسحاب من الأراضي السودانية، في دون إحراز تقدم، لتُعقد مفاوضات سودانية إثيوبية، الأربعاء في الخرطوم، انتهت من دون التوصل إلى إتفاق لطي ملف الخلافات على الحدود وتوتراتها الأخيرة. وجاء ذلك بعد مباحثات بين رئيس الحكومة السودانية عبد الله حمدوك، ونظيره الإثيوبي أبي أحمد علي، حول ترسيم الحدود، خلال مشاركتهما في قمة الهيئة الحكومية للتنمية لدول شرق أفريقيا (إيغاد) في جيبوتي.

> الجيش السوداني: استعدنا 80 في المائة من الأراضي
>
> الخارجية الإثيوبية: ستتخذ كافة الإجراءات لحماية سيادتنا

وفي الفترة الأخيرة، أرسل الجيش السوداني تعزيزات عسكرية كبيرة إلى الحدود لـ«استعادة أراضيه المغتصبة من مليشيا إثيوبية» في الفشقة، وفق وكالة الأنباء السودانية (سونا). وجاء ذلك بالتوازي من إعلان الجيش عن خسائر في الأرواح والمعدات جراء تعرض قواته لـ«اعتداء» من «مليشيا إثيوبية» داخل أراضٍ قرب الفشقة قبل نحو أسبوعين.

واستفادت الخرطوم من المعارك العنيفة التي شهدها إقليم تيغراي الإثيوبي الحدودي مع السودان، في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، بين الجيش الإثيوبي وقوات «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي»، والتي أجبرت أكثر من 58 ألف إثيوبي على اللجوء إلى السودان، بحسب إحصاءات حكومي سوداني.

وتحظى معركة الجيش السوداني بدعم كبير من القوى السياسية المختلفة في البلاد. وأكد مجلس شركاء الفترة الانتقالية في السودان، الأحد، ضرورة الإسراع في توفير كل الدعم لجنود الجيش على الحدود الشرقية مع إثيوبيا. جاء ذلك في اجتماع للمجلس برئاسة رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح البرهان، بحسب وكالة الأنباء السودانية (سونا). ويضم المجلس 29 عضواً، هم البرهان رئيساً، إضافة إلى رئيس الوزراء وأعضاء من قوى «الحرية والتغيير» وعسكريين. وقالت المتحدثة باسم المجلس، مريم الصادق المهدي، إن «الاجتماع استعرض الأوضاع في الحدود الشرقية، واطمأن على المعنويات العالية لجنود الجيش، الذين يحرسون سيادة الوطن، وأكد ضرورة الإسراع في توفير كل الدعم لهم».

في السياق، حيا الحزب الشيوعي السوداني الخطوات التي قامت بها القوات المسلحة باسترجاع أجزاء مهمة من الأراضي على الحدود مع إثيوبيا. وقال الحزب باسم أمينه العام الفضل التجاني، في تصريح لوكالة الأنباء السودانية «سونا»، إن إثيوبيا استغلت ضعف النظام السابق واستولت عام 2006 على أراض زراعية سودانية خصبة على الحدود بين البلدين. وأكد الفضل أن الفشقة الكبرى والصغرى هي جزء لا يتجزأ من الوطن ولا تنازل عن شبر من أراضي الوطن. وتابع: «نتطلع إلى أن يتم استرداد كافة الأراضي السودانية المسلوبة». واستنكر الفضل ما قال إنها مراوغة إثيوبية حول ترسيم الحدود بين البلدين، مشدداً على أن ترسيم الحدود يجب أن يسبق أي اتفاق آخر حول الاستفادة المشتركة من الأراضي الزراعية الخصبة في تلك الحدود. كذلك، وخلال لقاء مع نائب رئيس أركان الجيش السوداني يوم الإثنين، أكد ممثل أهالي القضارف حامد يوسف عبد اللطيف، التفاف كافة مواطني الولاية خلف القوات المسلحة، مشيداً بما سماها الانتصارات التي حققتها هذه القوات في الفشقة والتي ظلت في أيدي الإثيوبيين لربع قرن، مشيراً إلى أهمية وخصوصية أرض الفشقة الزراعية الخصبة، مؤكداً جاهزية أهل الولاية لتقديم النفس والمال لدعم عزة وكرامة السودان ممثلا في قواته المسلحة.

للحديث تتمة...

الجزائر... تدور كلبنان

عثمان لحياني

الفنانة ماجدة الرومي طرحت في حفل تأبين جبران تويني سؤالاً له مغزى سياسي: لماذا يتعين على اللبنانيين أن يدفعوا ثمن كل خلاف أو مأزق يحدث بين اثنين في الصين؟ هي لم تكن تقصد الصين كبلد، ولكنها تقصده كبعد. فكان صدى كل حدث، أو خلاف، أو تقارب حتى، يحدث بين السعودية وسورية، أو بين الولايات المتحدة وإيران، يصب بتأثيراته في لبنان. في لحظة ما يشعر الجزائريون أنهم والحالة اللبنانية سواء، تقودهم البروباغندا السياسية وكثافتها إلى الشعور في كل لحظة أنهم معنيون بكل ما يحدث في نصف الكرة الأرضية. كل حركة وسكون قريبين من الجغرافية السياسية هما من ضمن الاستهدافات الموجهة إلى الجزائر. طبيعة التنشئة السياسية، وتكثيف التحليل التآمري للأحداث والتصريحات في العالم والجوار، مهما كانت قيمتها ومصدرها، عززا بشكل بالغ هذا الشعور في الجزائر. في ظل التطبيع المغربي، والتوترات القائمة في مالي وليبيا، ورصد القنوات الأجنبية لتنامي القوة العسكرية الجزائرية، قال رئيس مجلس الأمة الجزائري صالح قوجيل، إنه يتعيّن على الجزائريين الصبر لسنوات أخرى لبناء الجزائر الجديدة، وإن حدود البلاد ملغمة وتواجه تهديدات محتملة. هذا المضمون السياسي نفسه يسمعه الجزائريون من المسؤولين على مر الأجيال. لا غنى عن القول إن الإخفاقات السياسية والاقتصادية لمنظومة الحكم المتعاقبة في الجزائر، وعجزها عن إيجاد الحلول للأزمات الاجتماعية، وتمسكها بالسلطة منعاً لأي تأسيس ديمقراطي، لا يبقي لها خياراً سوى تكثيف هذا النوع من الخطاب التآمري.

المشكلة الأساس أن تكثيف هذا السياق السياسي إلى حد التطرف، قاد إلى تطرف مقابل، بحيث صار قطاع من الجزائريين لا يؤمن مطلقاً بوجود مخاطر خارجية. هنا يمكن طرح سؤال: إذا كان من الظلم دفع الجزائريين إلى الاعتقاد بأن البلد مركز الكون، وأنه يتعرض إلى مؤامرة خارجية، هل من العدل نفي وجود استهداف أو خطط لتحجيم البلد؟ في الحقيقة لا يمكن ذلك. كل بلد في هذا العالم، وفقاً لجغرافيته السياسية ومقدراته ودوره التاريخي وحيويته، من الطبيعي أن يدخل في تصورات القوى التي تتقاسم التأثير الدولي، في كيفية السيطرة على تحولاته الداخلية وتوظيفه ورسم حدود ودور له. لكن المهندس الدولي يكون بحاجة دائماً إلى سلطة فاشلة تدور في حلقة مفرغة، ليسهل عليه تحييد القوة أو رسم الدور.

درعا والسويداء: تسويات روسية تصطدم بانعدام الثقة

أهالي درعا غير واثقين بالتسوية الأخيرة التي رعاها الروس (محمد يوسف/فرانس برس)

تصطدم محاولات التسوية التي تقودها روسيا في محافظتي السويداء ودرعا، بشكوك من قبل أهالي وفعاليات المحافظتين، الذين لا يثقون بالنظام ولا يجدون أي ظروف مشجعة

عماد كركص

تسعى روسيا لفرض التسوية السياسية والعسكرية في محافظة السويداء جنوبي سورية، على الرغم مما يعترض تلك التسوية من عوائق محلية في المحافظة تؤخر إبرامها وفق شروط محددة. وأخيراً أكد مركز المصالحة الروسي في سورية، الذي يقوده عسكريون روس، أنّ تلك التسوية باتت في طور الاكتمال لإدخالها حيّز التنفيذ الفعلي في المحافظة، على غرار التسوية الأخيرة في درعا. بيد أنّ المعلومات الواردة من السويداء تشير إلى عكس ذلك، إذ لا يزال وجهاء المحافظة غير مقتنعين بانتفاء الأسباب التي تعيق التسوية، ولا سيما عودة أبناء المحافظة للالتحاق بالخدمة العسكرية في صفوف قوات النظام، أمّا في درعا، فلا يزال المدنيون والعسكريون غير واثقين من التسوية الأخيرة التي رعاها الروس في المحافظة في بداية الشهر الحالي، فالعسكريون يدركون أن ذهابهم للانخراط في التسوية يعني إما اعتقالهم أو زجّهم على جبهات القتال نظراً للأزمة التي تعانيها قوات النظام لناحية الحاجة للعنصر البشري لا سيما في البادية وإدلب.

وفي مؤتمر صحافي مشترك عقد في دمشق أول من أمس الإثنين، بين مسؤولين عسكريين روس من مركز المصالحة الروسي، وآخرين من خارجية النظام للحديث عن عودة اللاجئين، دعا ممثل المركز، اللواء فياتشيسلاف سيتنيك، من وصفهم بـ«قادة التنظيمات غير الشرعية إلى التخلي عن الاستفزازات المسلحة والسير في طريق التسوية السلمية في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم». وقال سيتنيك إنّ «سكان درعا والمحافظات المجاورة ينظرون بإيجابية إلى عمل لجنة التسوية التي بدأت في الأول من الشهر الحالي في درعا»، مضيفاً أنه «من المتوقع أن تبدأ لجنة مشابهة العمل قريباً في السويداء».

وتنافي تلك التصريحات للضابط الروسي الواقع في محافظتي السويداء ودرعا، إذ لم تنجح الوفود الروسية التي زارت السويداء خلال الفترة الماضية، في الوصول إلى صيغة مُرضية لإنجاز التسوية ضمن شروط روسيا والنظام، ولا سيما مسألة إنهاء استكاف أبناء المحافظة عن الالتحاق بالخدمة العسكرية في صفوف قوات النظام.

وكانت قيادة القوات الروسية في سورية قد أرسلت إلى السويداء وفدين؛ الأول التقى بالأمير لؤي الأطرش أحد وجهاء السويداء وجبل العرب إلى جانب عدد من وجوه المحافظة في 14 ديسمبر/كانون الأول الحالي، فيما قصد الوفد الثاني في 17 ديسمبر المرجعيات الروحية والدينية، فالتقى بشيخ العقل الأول، حكمت الهجري، وشيخ العقل الثاني يوسف جربوع. وطرح الوفدان القضايا التي تعانيها إنجاز التسوية، تتعلق بالفارين والمتخلفين عن الخدمة الإلزامية والمطلوبين بقضايا أمنية من أبناء المحافظة. غير أنّ الوفد الثاني توجه بعد لقائه المشايخ إلى فرع أمن الدولة، التابع للنظام، في السويداء للتنسيق في ترتيبات التسوية، حيث بدأ بتنشط هذا الفرع في المحافظة لإنجاز التسوية، مع العلم أنّ الملف الأمني للمحافظة لا يزال بعهدة فرع الأمن العسكري.

في السياق، أشار مصدر من وجوه السويداء، فضّل عدم الكشف عن اسمه، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه إلى الآن لم يتم افتتاح أي مكتب للتسوية في المحافظة، والذي من المفترض أن يضم ممثلين عن الأجهزة الأمنية بالإضافة لتعيين قاض عسكري لإجراء تسوية للمنشقين والمتخلفين عن الخدمة العسكرية.

ولفت المصدر إلى أنّ اللقاء الأخير للوفد الروسي مع مشايخ العقل، شهد نقاشاً واسعاً حول عدم انتفاء الأسباب التي دفعت الشباب للاستنكاف عن الخدمة العسكرية وحتى الفارين من الخدمة. وكشف المصدر عن «وعود ومغريات تم تقديمها من قبل الوفد الروسي لإنهاء هذه الحالة، إلا أن الوجهاء ومشايخ العقل أشاروا للوفد إلى أن الوضع في البلاد لا يزال غير مستقر وغير مشجع للشباب على الالتحاق بالخدمة، وأن مبادرة التسوية ستلقى مصير الفشل بسبب استمرار الوضع داخل قوات النظام على ما هو عليه، من فساد ومعاملة عنصرية وسرقة ومخصصات الجنود من طعام ولباس، والأهم من ذلك المعارك غير المجدية والعبثية بين أبناء البلد الواحد».

وقال المصدر إنّ «هناك ما يشير إلى عدم توافق بين الأجهزة الأمنية للنظام حول مسألة التسوية في السويداء»، لافتاً إلى أنّ «الروس ينشقون لإنجازها مع رئيس فرع أمن الدولة في السويداء، العميد سالم الحوش، قيادة النظام، في حين أنّ الجانب الأمني في المحافظة لا يزال بقبضة فرع الأمن العسكري، وهناك لجنة دائمة في الفرع لإجراء تسويات للراغبين من أبناء المحافظة ولا سيما العسكريين: المستنكفين والمنشقين».

وأضاف المصدر أن هناك توجهاً من قبل الروس وفرع أمن الدولة للسير بهذه التسوية بعيداً عن رجال الدين وحركة «رجال الكرامة» ذات الحضور القوي في السويداء، وذلك بعد استشفاف نظرتهم السلبية حول التسوية. ونبّه المصدر إلى أنّ «عدم مباركة رجال الدين والوجهاء للتسوية في حال إقرارها، سيضعفها لجهة عدم التجاوب المجتمعي معها».

في درعا كذلك، لا تزال التسوية الجديدة التي انطلقت مطلع الشهر الحالي برعاية روسية لا تلقى صدى إيجابياً بين شبان المحافظة ولا سيما العسكريين منهم؛ المنشقين عن قوات النظام أو المتخلفين عن الخدمة العسكرية. وتقضي التسوية بتسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، وتسوية أوضاع المطلوبين أمنياً، وإجراء مصالحات مع قوات النظام، وتسليم المعابر الحدودية مع الأردن للشرطة العسكرية الروسية، وانسحاب الميليشيات الإيرانية من المحافظة، وهو ما لم يحدث حتى الآن.

الاعتقالات مستمرة

قال المتحدث باسم تجمع «أحرار حوران» عامر الحوراني، لـ«العربي الجديد»، إن «حملة الاعتقالات لا تزال مستمرة في درعا حتى بعد الإعلان عن التسوية الأخيرة»، لافتاً إلى «سوف الكثير من المنخرطين في التسوية للخدمة الإلزامية او الاحتياطية». وأوضح أنّ من أقدموا على التسوية من المطلوبين أمنياً، أبلغوا بشطب اسمائهم من السجلات الأمنية، من دون تقديم أي أثبات لهم على ذلك، في حين تم رفض تسوية وضع الكثير من الراغبين بالتسوية.

بشطب أسماء المطلوبين لفروع النظام الأمنية، أمّا المنشقون السابقون، فيُعطون مهلة للالتحاق بقطعاتهم العسكرية خلال مدة 6 أيام غير مُجبرين على ذلك، وفي حال التخلّف، يصدر بحق المنشق «بلاغ فرار».

ويدعي الروس والنظام أنّ التسوية الحالية هي تصحيح للتسوية القديمة التي جرت كذلك برعاية روسية في صيف عام 2018. إذ ستأخذ التسوية الحالية طابعاً قضائياً من خلال عرض الراغبين بالتسوية على قاض عسكري وتسوية أوضاعهم، في حين أنها ستشمل الأفرع الأمنية كافة، بعد أن كانت التسوية السابقة بيد فرع أمني واحد وهو فرع الأمن العسكري. وفي حين تستمر الاعتقالات في المحافظة وحالة الفلتان الأمني منذ إبرام التسوية عام 2018، يدّعي النظام أنّ سبب الاعتقالات هو عدم اطلاع الأفرع الأمنية كافة على قوائم المطلوبين والراغبين بإجراء التسوية ما أدى لاعتقال الكثير منهم، في حين تشير مصادر ميدانية في درعا إلى أنّ الكثير من المنخرطين في تسوية عام 2018 تم اعتقالهم حتى من قبل الأفرع التي أجروا التسوية فيها.

إلى ذلك، قال المتحدث باسم تجمع «أحرار حوران»، عامر الحوراني، لـ«العربي الجديد»، إنّ «هناك إقبالاً على التسوية الجديدة، ولكن من قبل المدنيين المطلوبين أمنياً». وأشار إلى أنّ العسكريين ولا سيما المنشقين، لا يزالون غير واثقين بتعامل قوات النظام معهم، إذ تقضي التسوية الحالية بأن يعود المنشقون إلى قطعاتهم العسكرية لإكمال مدة خدمتهم العسكرية، لافتاً إلى أنّ هذه الشريحة «لا تزال تخشى خطر الاعتقال والزج في السجون، ما جعلها حذرة من الإقدام على التسوية، على الأقل خلال الفترة الأولى من إطلاقها».

طهران تنأى بنفسها عن الهجمات
تمديد التأهب في بغداد

يبدو أن قرار السلطات العراقية تمديد حالة التأهب في بغداد يعود إلى فشلها بإخضاع المليشيات المسلحة، التابعة لإيران، والتي تستهدف السفارة الأميركية بالصواريخ

بغداد، طهران ـ **العربي الجديد**

أدى ارتفاع منسوب التوتر في الساحة العراقية، مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لمقتل قائد «فيلق القدس» قاسم سليماني بغارة أميركية، وتزايد الهجمات بالعبوات مستهدفة قوافل وأرتالا تنقل معدات لصالح التحالف الدولي، الذي تقوده واشنطن، بالسلطات العراقية إلى تمديد حالة التأهب الأمني في بغداد إلى 20 يناير/كانون الثاني المقبل. وحاول السفير الإيراني لدى العراق إيرج مسجدي، أمس الثلاثاء، النأي بطهران عن الهجمات الصاروخية التي تستهدف السفارة الأميركية في المنطقة الخضراء ببغداد. ونقلت وكالة «تسنيم» عن مسجدي قوله إن «إيران لا تدعم أي جماعة ربما تكون قد شنت الهجوم»، على السفارة، وأعلن أن طهران «تحتفظ بحقها في الانتقام من الولايات المتحدة لاغتيالها سليماني»، لكنه أشار إلى أن الانتقام «قد لا يكون بالضرورة عسكرياً». ونفى المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية علي ربيعي، من جهته، وقوف بلاده خلف الهجوم على السفارة الأميركية. وقال إن «هناك مجموعات كثيرة في العراق لديها مطالب عراقية بدوافع وطنية وقومية لأجل إنهاء الاحتلال، وتصرفاتهم لا علاقة لها بجمهورية إيران الإسلامية».

وكشفت مصادر عسكرية عراقية، أمس الثلاثاء، عن قرار تمديد حالة التأهب الأمني بالعاصمة بغداد، حتى العشرين من الشهر المقبل، وذلك في مؤشر جديد على تعثر مهمة إخضاع المليشيات المسلحة الحليفة لإيران لإرادة الدولة، وضبط تهديداتها باستهداف المصالح الأميركية في البلاد. وتنفذ القوات العراقية منذ 9 أيام عملية انتشار عسكرية واسعة بمحيط المنطقة الخضراء في بغداد، والأحياء السكنية التي تنشط فيها الجماعات المسلحة، عبر دوريات راجلة وحواجز تفتيش ونقاط مراقبة، عدا عن طيران مسير لأغراض المراقبة، في مسعى منها لمنع أي اعتداء صاروخي جديد بطاول السفارة الأميركية، أو مطار بغداد. وقال مسؤول عسكري عراقي في قيادة عمليات بغداد، لـ«العربي الجديد»، إنّ السلطات قررت الإبقاء على حالة التأهب وعملية الانتشار الأمني الحالية حتى العشرين من الشهر المقبل، «مع الاستمرار بعمليات الرصد والمتابعة لأي أنشطة خارجة عن القانون»، في إشارة منه لتحركات فصائل مسلحة موالية لإيران في بغداد. وأضاف المسؤول، الذي فضّل عدم الكشف عن هويته، أنه تم تفعيل نظام العقوبات لكل مسؤول أمني تشهد المنطقة التي يشرف عليها أي خرق أمني في هذا الإطار.

ويتخوف مسؤولون عراقيون من رد فعل عسكري أميركي في حال تكرار عملية استهداف السفارة ببغداد، والتي شهدت الأسبوع الماضي قصفاً واسعاً بـ21 صاروخ «كاتيوشا» تمكنت منظومة الصواريخ الأميركية الموجودة في حرم السفارة من إسقاط معظمها. وأوضح المسؤول أنّ «عناصر الأمن نفذت حملات تفتيش ليلية في عدد من المناطق شرقي العاصمة (مناطق نفوذ المليشيات)، عبر حواجز أمنية متحركة فيها». وفي هجوم هو الرابع من نوعه خلال أسبوع يستهدف قوافل وأرتالا تنقل معدات لصالح التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في العراق، انفجرت أمس الثلاثاء عبوة برتل يحمل معدات دعم لوجستي للتحالف الدولي في محافظة الديوانية جنوبي العراق.

وترفض الحكومة ضغوطاً تمارسها قوى سياسية، مرتبطة بالفصائل المسلحة، من خلال نوابها في لجنة الأمن البرلمانية، تدفع باتجاه إناطة مهمة ملف ملاحقة واعتقال مطلقي الصواريخ إلى «الحشد الشعبي». وقال عضو لجنة الأمن البرلمانية، النائب عن ائتلاف دولة القانون»، كاظم الركابي، إنه «لم يصدر حتى الآن توجيه من قبل رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، أو قيادة العمليات المشتركة بتكليف الحشد بهذه المهمة». وأوضح، في تصريح، أنّ «القوات الأمنية العراقية تحتاج إلى توجيهات من قبل الكاظمي لضبط الشارع». وشدد على أن «الملف يحتاج إلى قيادة مركزية وصحيحة من قبل الكاظمي».

وجدد الرئيس العراقي برهم صالح، خلال اجتماع مع ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق، جينين هينيس بلاسخارت، أمس الثلاثاء، تأكيده على إبعاد بلاده عن التوترات الحالية في المنطقة، ورفضه أن يكون العراق ميداناً للنزاعات. وأكد مسؤول عراقي بارز، لـ«العربي الجديد»، أن «هناك توافقاً بين الرئاسات الثلاث (الجمهورية والبرلمان والحكومة) على ضرورة العمل لمنع انزلاق العراق لأن يكون ساحة حرب بالنيابة، ومنع الذهاب مع محور ضد آخر»، في إشارة الى اميركا وإيران.

> مسجدي: الانتقام لاغتيال سليماني قد لا يكون بالضرورة عسكريا

شرق غرب

الرجوب: مقاومة شعبية لمواجهة المستوطنين

أكد أمين سر اللجنة المركزية لحركة «فتح» جبريل الرجوب (الصورة)، مساء أول من أمس الاثنين، أن اجتماعاً للجنة المركزية لحركة «فتح» سيعقد بعد الذكرى الـ56 للحركة، في 1 يناير/ كانون الثاني المقبل، وسيناقش العلاقة مع الإدارة الأميركية الجديدة والعلاقة مع الاحتلال والعرب أيضاً. وأوضح الرجوب في لقاء مع تلفزيون فلسطين الرسمي «أن الاجتماع سيناقش الوضع الداخلي، والاستيطان والمقاومة الشعبية لمواجهة المستوطنين، وهذا يقتضي حواراً مع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية».

(العربي الجديد)

المغرب: دعوى قضائية لإسقاط التطبيع

تقدم المنسق العام لـ«المؤتمر القومي الإسلامي»، خالد السفياني، مساء أول من أمس الاثنين، بطعن في قرارات السلطة الحكومية ذات العلاقة بالتطبيع مع إسرائيل أمام محكمة النقض، وهي أعلى محكمة في المغرب. وطلب السفياني في الدعوى: «إلغاء كافة القرارات المتخذة من قبل السلطة الحكومية مع الكيان الإسرائيلي؛ باعتبارها مخالفة للنظام العام المغربي ولمقتضيات الدستور ولميثاق الأمم المتحدة ولاتفاقية فيينا للمعاهدات وللشرعية الدولية لحقوق الإنسان».

(العربي الجديد)

السودان: تظاهرات احتجاجا على مقتل نوري

تظاهر مئات الأشخاص، أمس الثلاثاء، في العاصمة السودانية الخرطوم ومدينة أم درمان، احتجاجا على موت الناشط بهاء الدين نوري، نتيجة التعذيب بعدما خطفه أفراد من قوات الدعم السريع. ونوري خُطف في 16 ديسمبر/ كانون الأول الحالي من مقهى في حي الكلاكلة جنوبي الخرطوم، على يد رجال بزيّ مدني في سيارة لا تحمل لوحات تسجيل، حسبما نشر في الصحف المحلية. وعثر على جثته بعد خمسة أيام في مشرحة مستشفى أم درمان.

(فرانس برس)

«أف بي آي»: 500 طن فقط انفجرت في مرفأ بيروت

كشف رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان، حسان دياب (الصورة)، أمس الثلاثاء، أن تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي «أف بي آي» قدّر كمية نترات الأمونيوم التي انفجرت

داخل مرفأ بيروت في 4 أغسطس/ آب بـ500 طن. وسأل «أين ذهبت 2200 طن المتبقية؟». وكان دياب قد عزا الانفجار في حينه إلى حريق نشب في مستودع خُزنت فيه 2700 طنّ من نترات الأمونيوم.

(فرانس برس)

اليمن: الوزراء يصلون إلى عدن اليوم

كشف مصدر حكومي يمني، أمس الثلاثاء، أن حكومة المحاصصة الجديدة ستصل اليوم الأربعاء إلى العاصمة المؤقتة عدن، وذلك رفقة قيادات انفصالية من «المجلس الانتقالي الجنوبي» المدعوم إماراتياً. وأضاف أن رئيس الوزراء معين عبد الملك سيصل ومعه نحو 22 وزيراً من إجمالي 24، باستثناء وزير الدفاع، محمد المقدشي، ووزير الإدارة المحلية، حسين الأغبري.

(العربي الجديد)

الغلاف

ستحتفظ الأجهزة التي توصف بـ«السيادية» في مصر بدور كبير في إدارة النشاط العلمي، وذلك في إطار القانون الذي أصدره الرئيس بشأن تنظيم التجارب الإكلينيكية، والذي تعثرت إجراءاته خلال الجائحة

مصر: الاستخبارات في تجارب اللقاح

قانون الاختبارات السريرية: دور الأجهزة السيادية باقٍ

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في محاولة لجذب المزيد من التجارب السريرية التي تضمن حصصاً أكبر لمصر من اللقاحات والعلاجات الجديدة لفيروس كورونا، أصدر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، قبل يومين، قانون تنظيم التجارب الإكلينيكية، بعد تأخر أربعة أشهر تقريباً من موافقة مجلس النواب عليه. وقد استغرقت الرئاسة مدة طويلة لمراجعته، وعرض صياغته النهائية على مختلف الجهات المختصة، وكذلك على عدد من الجهات الدولية، لضمان تأثيره الإيجابي على مجال التجارب السريرية الدوائية الذي كان منتعشاً في مصر قبل فترة جائحة كورونا. وعلى عكس المنتظر، تعثرت إجراءاته خلال الجائحة، نظراً لعدم تأمين أكثر من نصف عدد المتبرعين للمشاركة في التجارب السريرية على وزارة الصحة على اللقاحين الصينيين، اللذين انتهت بالفعل التجارب السريرية على أولهما «سينوفارم» بمشاركة مصرية أقل مما كان منتظراً، ما أثر بالسلب على حصتها الأولية من اللقاحات.

وفي الوقت الذي بدأت فيه دول غربية وعربية توزيع اللقاحات في حملات وطنية على الفئات الأولى بالرعاية، ما زالت مصر لا تستطيع بدء حملتها لحصولها على عدد ضئيل من لقاح كورونا الصيني، وعدم توصلها إلى اتفاقات سريعة وكافية حتى الآن، مع المنتجين الأساسيين الحاليين والمتوقعين. وقال مصدر في وزارة الصحة، لـ«العربي الجديد»، إن مصر لم تستطع تأمين أكثر من نصف عدد المتبرعين للمشاركة في التجارب السريرية على اللقاح، بعد فشل الحملة الدعائية الرسمية بوسائل الإعلام المختلفة والمستشفيات ومراكز التحاليل الحكومية. يأتي ذلك بسبب تخوف المواطنين، الأصحاء والمرضى على حد سواء، من الخضوع للتجارب، على الرغم من أن الأعراض الجانبية الأكثر خطورة التي يمكن أن تترتب على أخذ اللقاح، تقل كثيراً عن أعراض أخرى يمكن أن تترتب على علاجات وأدوية، بنخرط مئات المرضى المصريين سنوياً بموافقتهم، في تجارب سريرية عليها في المستشفيات الحكومية المختلفة.

وأضاف المصدر أن مصر لم تتمكن في الفترة الماضية من اجتذاب فرص المشاركة في عدد من التجارب السريرية، التي تجرى حالياً على لقاحات وعلاجات أخرى لكورونا، بسبب غياب القانون المنظم لتلك الأنشطة، لأن الشركات المختصة كانت أكثر حرصاً على وجود إطار تشريعي منظم للتجارب فيما يخص المستحضرات المرتبطة بالجائحة، أكثر من اهتمامها بنفس الاشتراطات في الأوضاع العادية، ليس فقط بسبب اهتمام الرأي العام العالمي، وانصباب عيون المنظمات الدولية ومعاهد المراقبة الصحية على هذه التجارب، ولكن أيضاً بغية الوصول إلى نتائج دقيقة وسريعة بصورة أكبر من المستحضرات الدوائية العادية، بما في ذلك التي تعالج أو تقي من أمراض ربما تفوق كورونا خطراً، لكنها أقل انتشاراً وليست وبائية.

وتعد مصر وفقاً لتقديرات معاهد الصحة الأميركية والأوروبية ثاني أكبر دولة أفريقية استضافة للتجارب السريرية بعد جنوب أفريقيا، ومن أكثر الدول التي استخدمت لاختبارات الأدوية في الشرق الأوسط، ليس فقط بسبب انخفاض تكلفة البحث، ولكن لتوافر أعداد المرضى، من مختلف الأعمار والظروف الصحية، ما يمثل قيمة علمية مضافة، وسهولة منحهم حوافز علاجية ومالية، بسبب افتقار ملايين المصريين لمظلة تأمينية تتيح لهم العلاج بالمجان. ويجعل هذا الأمر المشاركة في تلك التجارب أمراً إيجابياً لشرائح عريضة من المحتاجين، خصوصاً في علاج الأمراض المزمنة والأورام التي يتكلف علاجها بمصر مبالغ مالية باهظة.

وأوضحت المصادر أن هناك تزامناً بين إصدار السيسي للقانون ومطالبة مصر لعدد من شركات الأدوية العالمية، التي لم تطرح لقاحاتها وعلاجاتها بشكل رسمي حتى الآن، للمشاركة في التجارب السريرية الخاصة بها، مقابل الحصول على حصص من تلك المستحضرات. وتحاول القاهرة تلافي تكرار تجربة لقاح «سينوفارم»، إذ أصبح حجم حصة مصر منه رهن المساعدات الإماراتية، والقبول الصيني لعرض القاهرة لافتتاح خط إنتاج له داخل مصر خلال الشهور الستة المقبلة، على أمل توفير حصص إضافية منه للتداول داخل البلاد. وتحاول وزارة الصحة والمخابرات المصريتان حالياً إقناع مسؤولي الشركة والممولين الصينيين لتصبح القاهرة مركزاً لتصنيعه وتوزيعه على مستوى أفريقيا.

وعلى الرغم من أن القانون بصيغته النهائية يُخفف من العودة للمخابرات العامة ووزارة الدفاع، في العديد من الإجراءات التي كانت تنص عليها صياغته الأولى منذ عامين، فإن الأجهزة، التي توصف في مصر بـ«السيادية»، ستحتفظ بدور كبير بشكل عام في إدارة هذا النشاط العلمي. فالقانون ينص على «استطلاع رأي جهّاز المخابرات العامة، في حال البحوث التي تجرى مع جهات أجنبية والدراسات العالمية المشتركة»، بعد الحصول على «موافقة هيئة الدواء المصرية، وموافقة واعتماد المجلس الأعلى، في الجامعات، واثنين من الباحثين بالمراكز والمعاهد والهيئات البحثية، وممثلين لوزارة الصحة، وممثل لكل من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والمخابرات العامة ومجلس الدولة، وثلاث شخصيات عامة. وسيكون لهذا المجلس أمانة عامة تتولى مهام يكلفها به من مهام، ويرأسها أمين عام يتفرغ لعمله، ويمنح القانون لهيئة الدواء المصرية اختصاصات مهمة، أسوة بهيئة الغذاء والدواء الأميركية، مثل تقييم نتائج البحوث الطبية ما قبل الإكلينيكية وخلالها، والمراجعة العلمية للمستحضر الدوائي أو البيولوجي، وكذلك قبل البدء في إجراء البحوث الطبية الإكلينيكية. ويسمح لها بتقييم المخطط البحثي والتعديلات التي ترد عليه، ومراجعة المستندات الخاصة بالمستحضر محل البحث الطبي، وذلك بقصد التأكد من تحقيق الممارسة الطبية الجيدة للتصنيع والتداول والحفظ، والتفتيش على الجهات البحثية التي يجرى بها البحث الطبي الإكلينيكي والجهات ذات الصلة، بغرض التحقق من الممارسة الطبية الجيدة.

وهناك مصطلحان يتضمنّ القانون شرحاً مقتضباً لهما في التعريفات، لكن لم يتم تفصيلهما بشكل كافٍ في مواده، وهما «المقابل المادي» و«الباحث الرئيسي»، ما يثير مخاوف من أن يتم استغلالهما لتمرير مصالح خاصة، وهو ما يتطلب توضيحاً من الجهات المعنية.

يتخوف المصريون من الخضوع للتجارب الإكلينيكية (خالد دسوقي/فرانس برس)

حرصت الشركات المختصة على وجود إطار تشريعي منظم للتجارب

هناك مصطلحان يتضمن القانون شرحاً لهما في التعريفات

تنظيم المادة 60

بالنظر إلى النص الذي صدر به قانون تنظيم التجارب الإكلينيكية الجديد، يتضح أنه ينظم المادة 60 من الدستور المصري، التي تنص على أن «لجسد الإنسان حرمة، والاعتداء عليه، أو تشويهه، أو التمثيل به، جريمة يعاقب عليها القانون. ويحظر الاتجار بأعضائه، ولا يجوز إجراء أية تجربة طبية، أو علمية عليه بغير رضاه الحر الموثق، ووفقًا للأسس المستقرة في مجال العلوم الطبية، على النحو الذي ينظمه القانون».

على الرغم من اعتبارهما من أساسيات نشاط التجارب السريرية العالمية. أولهما الممارسة الطبية الجيدة، والتي عرّفها القانون بأنها مجموعة من المبادئ والمعايير المتعارف عليها دولياً ومحلياً التي تطبق بشأن تخطيط، وإدارة، وتنفيذ، ومراقبة، وتدقيق، وتسجيل، وتحليل، وتقرير البحث الطبي، بقصد توفير الثقة في تمتع البيانات والنتائج المعلنة للبحث بالمصداقية والدقة وصون سلامة المبحوثين المتطوعين وحقوقهم وسرية بياناتهم من أي سوء. وثانيهما الموافقة المستنيرة، والتي عرفها القانون بأنها التعبير المكتوب المبني على إرادة حرة وطواعية كاملة، الذي يصدر عن الشخص ذي الأهلية، ويتضمن موافقته الصريحة توقيعاً، وبصمه على المشاركة في البحث الطبي الإكلينيكي بعد إعلامه وتبصيره بجميع جوانب هذا البحث، وعلى الأخص الآثار أو الأخطار المحتملة التي قد تؤثر على قراره بالمشاركة. وتصدر هذه الموافقة من الممثل القانوني له.

وذكرت المصادر أنه سيستعان بعدد من القوانين الأجنبية، والاتفاقيات الدولية، لوضع شروط تحقق الممارسات الجيدة والموافقة المستنيرة في اللائحة التنفيذية، التي من المقرر إصدارها خلال ثلاثة أشهر. كما تضمن القانون تعديل جريمة إخراج عينات مصرية للتحليل في الخارج، لتنص المادة العقابية على أن «يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن 500 ألف جنيه (نحو 32 ألف دولار أميركي) ولا تزيد على مليون جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ساهم بأي صورة كانت في خروج عينات بشرية تستخدم في الأبحاث الطبية الإكلينيكية أثناء إجرائها، أو بعد انتهائها، دون الحصول مسبقاً على الموافقات المتطلبة وفقاً لأحكام القانون».

وكان السيسي قد اعترض على تضمين مشروع القانون حظر تحليل عينات المصريين في الخارج، وأن ينص القانون على أن إرسال عينات بشرية للخارج يترتب عليه عقوبات سجن وغرامة، حتى لا يتم العبث بالجينات المصرية. وقال، في خطابه للبرلمان، إن الجينات المصرية تمت دراستها بواسطة عدد من الجهات، ومنها مؤسسة أميركية. كما يوجد 10 ملايين مصري في الخارج يمكن بسهولة الحصول على عينات من جيناتهم. وأشار إلى أن هذا النص يتناقض مع تحفيز الجامعات على البحث، وإجراء البحوث المشتركة، كما أن إرسال العينات يتيح الفحص بأجهزة لا تكون متوفرة محلياً.

ومرت محاولات إصدار قانون لتنظيم التجارب السريرية بمراحل غريبة عن السياق المعتاد لإصدار القوانين في عهد السيسي، والتي في الغالب لا تطول مناقشاتها، ولا تبدو بشأنها خلافات واسعة بين أجهزة الحكم. وكانت الحكومة قد وضعت مشروع قانون في العام 2017، ونوقش وأقر منتصف 2018، وسط اعتراضات علمية واسعة، ليرفض السيسي إقراره في أكتوبر/تشرين الأول من العام نفسه. ثم تراجت الحكومة ومجلس النواب في علاج المشاكل وإقرار المشروع منذ ذلك الوقت، حتى نهاية أغسطس/آب الماضي، عندما وافقت على مشروع معدل يتضمن الاستجابة لملاحظات السيسي، في عجالة لا تعكس طول فترة الانتظار التي طرأت خلالها الجائحة، وزادت في ظلها حاجة المجتمع لضمانات تشريعية للتجارب السريرية.

وكان الاعتراض الأساسي على المشروع في الدوائر العلمية على خلطه بين الأبحاث العلمية والطبية التي تتم لمصلحة جامعات، أو معاهد، في مصر والخارج، والتي تهدف للتعرف على أسباب الأمراض ونتائج العقاقير، وبين التجارب الدوائية التي تتم لحساب شركات أدوية شهيرة، خارج مصر بالأساس، والتي تهدف للتأكد من مطابقة النتائج المترتبة على العقار للدراسات النظرية والتجارب السابق إجراؤها في مناطق أخرى من العالم، تمهيداً لاعتماده والسماح بتداوله. أما السيسي فكانت له مآخذ أخرى على المشروع، مثل المواد التي تتضمن نصوصاً تشترط موافقة المجلس الأعلى للجامعات والمخابرات العامة والهيئات الرقابية على بروتوكول البحث والتفتيش عليه. ونظراً لأن الأبحاث الطبية تشمل رسائل الماجستير والدكتوراه والحرة والمهولة في كليات الطب البشري والعلوم والصيدلة، فإن هذا يعني وجود أعداد هائلة كل شهر يستحيل معها متابعة جميع الأبحاث. كما اعترض على انخفاض عدد ممثلي الجامعات المصرية والمعاهد في المجلس الأعلى للبحوث الطبية، المتمثل في أربعة فقط من أصل 15، مع العلم أن 97 في المائة من الأبحاث العلمية تجرى في الجامعات والمعاهد التابعة للتعليم العالي. واعترض أيضاً على أن يتولى الأمانة العامة للمجلس الأعلى رئيس الإدارة المركزية للعلوم الطبية في وزارة الصحة، مع العلم أن الوزارة لا تمثل إلا جزءاً ضئيلاً جداً من مجمل هذه الأبحاث في مصر. واعترض السيسي كذلك على أن تكون المواد العقابية من المادة 28 إلى المادة 35 مشددة، ولا تأخذ في عين الاعتبار طبيعة البحث العلمي، وتعتبر المخالفات متساوية بغض النظر عن طبيعة وتصميم البحث، ما يحدث خوفاً شديداً لدى الباحثين، ويتسبب في إعراضهم عن البحث العلمي.

المسؤولية على المواطن

أعلن مستشار الرئيس المصري لشؤون الصحة والوقاية محمد عوض تاج الدين، كما نقلت عنه وسائل إعلام مصرية أمس الثلاثاء، أنه من غير المتوقع نهاية فيروس كورونا بشكل قاطع في عام 2021. وقال إن «المرحلة الحالية هي ذروة الانتشار بالموجة الثانية للجائحة». وشدد على أن «المسؤولية الأولى والأخيرة لصحة كل مواطن تقع على عاتقه»، لافتاً إلى أن «على الجميع التعامل مع الأخر باعتباره حاملًا للفيروس، من دون أعراض».

الحدث

مناورة الركن الشديد: قرار غزة في الميدان موحداً

أكدت الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، عبر المناورة العسكرية المشتركة، وحدة صفها، بحيث يكون القرار في الميدان موحداً، وذلك بالتزامن مع تهديد إسرائيلي

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

لساعات استمرت المناورة العسكرية المشتركة للفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، أمس الثلاثاء، وحملت اسم «الركن الشديد»، وهي الأولى من نوعها فلسطينياً، وتحمل رسائل سياسية وعسكرية للاحتلال الإسرائيلي، الذي يواصل حصاره وتهديده لغزة، إضافة إلى رسائل بالتمسك بالسلاح، ورفض كل الإغراءات في ظل موجة التطبيع مع الاحتلال. تخلل المناورة، التي شارك فيها 12 جناحاً عسكرياً فلسطينياً، أبرزها «كتائب القسام» الذراع العسكرية لـ«حماس»، و«سرايا القدس» الذراع العسكرية لـ«الجهاد الإسلامي»، والذراعان العسكريان للجبهتين الشعبية والديمقراطية، وأطر عسكرية محسوبة على حركة «فتح»، وآخرون، إطلاق صواريخ تجاه البحر في رشقات تجريبية. وتزامن إطلاق الصواريخ مع تنفيذ تدريبات تحاكي تصدي وحدات الفصائل الفلسطينية لعمليات تسلل بري تجريها قوات الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى تدريبات نفذتها عناصر الضفادع البشرية بالذخيرة الحية، حاكت خلالها التصدي لقوات البحرية الإسرائيلية. وترافقت مناورة «الركن الشديد» مع انتشار واضح لعناصر الشأن العسكري رامي أبو زبيدة، لـ«العربي الجديد»، إن المقاومة تستعرض قوتها العسكرية وقدراتها التي تمتلكها، تزامناً مع تهديد وتوعد إسرائيلي، أعقب سلسلة من المناورات التي أجراها الاحتلال خلال الأونة الأخيرة. وأضاف أن هذه المناورة تعطي زخماً للمقاومة وتوحد الجهود الميدانية، بالإضافة إلى أنها ترفع الروح المعنوية من خلال العمل الميداني المشترك، الذي يتزامن مع مواصلة حصار غزة، ومحاولة تركيعها إجبارها على التخلي عن سلاحها.

شارك في مناورة «الركن الشديد» 12 جناحاً عسكرياً

وبحسب الباحث في الشأن العسكري، فإن مناورة المقاومة ركزت على البعد الدفاعي ولم تستخدم أبدا من السيناريوهات الهجومية، عبر سلسلة العمليات التي حاكتها، من خلال صد التسلل البري والبحري وإطلاق الصواريخ تجاه البحر. وبرأيه تشير المناورة إلى تطور واضح في عمل الغرفة المشتركة التي تأسست قبل قرابة عامين، ومحاولة لمأسسة العمل فيها، عبر التدريب المشترك بين عناصر الأذرع العسكرية المختلفة، وزيادة العمل المشترك، عسكرياً واستخباراتياً، بما يخدم المقاومة. ولا ينكر أبو زبيدة وجود قلق إسرائيلي واضح من مشاركة 12 فصيلاً عسكرياً، على رأسها «سرايا القدس» الذراع العسكرية لـ«الجهاد»، و«كتائب القسام» الذراع العسكرية لـ«حماس»، في مناورة مشتركة. واعتبر أن هذه المناورة ستقلب الرواية التي يحاول رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو تصديرها لجبهته الداخلية، والتي كان يحاول فيها تثبيت معادلة التفرد بكل فصيل فلسطيني من دون حضور للفصيل الآخر.

من جهته، أشار الكاتب والمحلل السياسي مصطفى الصواف، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن المناورة تحمل رسائل موجهة للداخل والخارج. وأوضح أن الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة تهدف لتأكيد وحدة الصف، وتعزيز العلاقة الفصائلية المشتركة في اتخاذ قرارات التصعيد والتهدئة، بحيث يكون القرار في الميدان موحداً بعيداً عن التفرد. والمناورة تبعث برسائل واضحة للاحتلال، وفق الصواف، الذي اعتبر أنّ المقاومة قالت فيها إنها لم تعد كما كانت في السابق، وإنها تمتلك من القدرات العسكرية ما يمكنها من ردعه وصد أي عدوان إسرائيلي محتمل، بالإضافة إلى رسائل ميدانية ذات دلالات عسكرية. وهذه المناورة تحمل رسائل للمحيط العربي، خصوصاً في ظل موجة التطبيع الحاصلة مع إسرائيل، وهي تحاول، عبر المشاركة الفصائلية الواسعة فيها، تأكيد تمسك المقاومة بسلاحها ورفض كل التهديدات والإغراءات، بحسب الصواف. وعن التحديات التي تواجه غرفة العمليات المشتركة، لفت إلى أن هذه المناورة ستساهم في زيادة التنسيق والتعاون المشترك، وستؤدي إلى مأسسة حقيقية للغرفة المشتركة على صعيد اتخاذ القرار وطبيعة الرد، وكثافة الرد على أي عدوان أو تصعيد إسرائيلي مستقبلاً.

ويُعتبر القرار المشترك عسكرياً أحد أبرز التحديات التي كانت تشكل موضع خلاف فصائلي خلال السنوات الماضية، خصوصاً في ملف المصالحة الفلسطينية، حيث كان يطرح أن يكون قرار التهدئة والحرب تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

أطلقت خلال المناورة صواريخ باتجاه البحر (محمود الهمص/فرانس برس)

خاص

كورونا مصر: توصيات حكومية للاستعانة بالجيش

تسعى اللجان العاملة على خط مواجهة فيروس كورونا في مصر للاستعانة بالجيش لمواجهة التفشي المتسارع للوباء

القاهرة ـ **العربي الجديد**

طالبت وزارة الصحة المصرية، خلال اجتماع اللجنة العليا لأزمة فيروس كورونا يوم الأحد الماضي، بدخول القوات المسلحة ووزارة التعليم العالي بكامل إمكاناتهما في مجال الرعاية الصحية العاجلة لمصابي كورونا. وهو ما كشفته مصادر مطلعة في مجلس الوزراء ووزارة الصحة لـ«العربي الجديد»، مشيرة إلى أن الاجتماع استعرض إحصائيات حول عدم قدرة وحدات العناية المركزة على استيعاب المصابين المسجلين في المستشفيات الحكومية والمستشفيات الجامعية القليلة، التي دخلت حيز العمل خلال الموجة الثانية من الوباء. وأضافت المصادر أن اللجان التنسيقية المكلفة متابعة الوضع الوبائي أوصت بضرورة التفعيل العاجل للمستشفى الميداني، الذي جهّزته القوات المسلحة في أرض المعارض الجديدة في التجمّع الخامس شرقي القاهرة، وهو مستشفى افتتحه رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي في يونيو/ حزيران الماضي، من دون استضافة أي مصاب من خارج ضباط الجيش وأفراد القوات المسلحة وأسرهم. وذكرت المصادر أن هذه التوصية وُجهت بتحفظ من المخابرات العامة، التي ما زالت تعتبر أنه من المبكر اتخاذ خطوات يمكن أن يتسبّب إعلانها في إحداث حالة من «الذعر» في الشارع المصري. وتجاهلت في هذا السياق الملاحظات العامة في كل المحافظات تقريباً، حول الزيادة المطردة في أعداد الإصابات والوفيات، سواء من الحالات التي تم تشخيصها كمرضى كورونا أو من دون تشخيص. وارتفعت نسبة الحالات المسجلة المعلنة يومياً بشكل كبير، مع أنها تبقى أقلّ بكثير عن الأعداد الحقيقية التي ترصدها الحكومة بطرق عدة، ومنها النموذج الافتراضي المحدث الذي تطبقه اللجنة التنسيقية العلمية، وعدد الوفيات المسجلة في مكاتب الصحة على مستوى الجمهورية، والتحاليل غير المركزية التي تجرى في المعامل الخاصة.

وأوضحت المصادر أن من المؤشرات الخطيرة التي رصدتها لجان متابعة مستشفيات العزل والصدر والحميات في الأيام العشرة الأخيرة انخفاض متوسط الوقت الذي يقضيه مصاب كورونا في وحدات العناية المركزة بتلك المستشفيات. وعددت المصادر أسباب ذلك، ومنها التسجيل المتأخر للإصابات وعدم إجراء التحاليل المطلوبة مبكراً، خصوصاً في المحافظات والمناطق الشعبية. ومن الأسباب أيضاً صعوبة استيعاب جميع الحالات الخطيرة التي تُحوّل بشكل مركزي إلى المستشفيات في المناطق التابعة لها جغرافياً، بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية واستمرار انخفاض كميات أسطوانات الأكسجين المتاحة في المستشفيات الحكومية منذ منتصف الشهر الحالي، حتى بعد زيادة الضخ والتصنيع وفقاً لما أعلنته وزارة الصحة في وقت سابق. وأشارت المصادر إلى أنه وفقاً للنموذج الخاص بالأعداد المتوقعة للمصابين، فإن عدد الإصابات حالياً تخطى 28 ألفاً. وهو رقم قريب مما كان متوقعاً في منتصف الشهر الحالي، بناء على عدد الإصابات الرسمية المسجلة في المستشفيات، وعدد النتائج الإيجابية في المعامل المركزية والخاصة، وحالات الاشتباه المسجلة في المستشفيات الحكومية والخاصة، ومتوسط عدد التحاليل التي كان من المفترض إجراؤها قياساً بحالات الاشتباه تلك. وتُمثل كل هذه الحالات خُمس إجمالي الحالات المصابة الموجودة في الشارع، في محاكاة قريبة لنماذج افتراضية أخرى عديدة متبعة في عدد من الدول، خصوصاً ألمانيا وبريطانيا وفرنسا. وأوضحت المصادر أنه بعد أسبوعين من بدء الاستنفار في الموجة الثانية، أظهرت المؤشرات الحالية أن الموجة لن تبلغ ذروة هذه الموجة إلا في فبراير/ شباط المقبل، خصوصاً إذا استمرت الإجراءات الحكومية الضعيفة التي يتمادى النظام فيها، على خلفية التخوف من التأثيرات السلبية اقتصادياً وسياحياً. وكان اجتماع اللجنة العليا للأزمة قد أسفر عن اتخاذ قرارات اعتبرها مراقبون أضعف بكثير من التصدي للموضع الوبائي الحالي، متمثلة في الاكتفاء بإلغاء الاحتفالات بمناسبة رأس السنة واتخاذ إجراءات الغلق لأي منشأة تقوم بتنظيم أي احتفالية. كذلك دعت اللجنة إلى وقف الفعاليات والاحتفالات والمهرجانات والإغلاق الكامل لدور المناسبات، مع فرض غرامة فورية تبدأ من 50 جنيهاً (3,18 دولارات) للأفراد الذين لا يُطبقون الإجراءات الاحترازية في المواصلات العامة، وغرامة 4 آلاف جنيه (254,6 دولاراً) مع إغلاق المنشأة لمدة أسبوع، للأماكن التي لا تلتزم بالإجراءات الاحترازية، وذلك ابتداء من الأحد المقبل.

وسبق لمصادر حكومية أن ذكرت منذ شهرين أنّ النقاشات التي دارت في اللجنة عطّلت اهتمام الوزراء بما جاء في تقارير الصحة، التي تحذّر من كارثة إذا ما توحشت مؤشرات الموجة الثانية من الوباء. ودعا ممثلو وزارة الداخلية والمخابرات إلى ضرورة التعامل «بروية» مع المواطنين وأصحاب المصالح الاقتصادية، تحسباً لإمكانية حدوث انفجار اجتماعي، نتيجة ضعف المداخيل وحاجة المواطنين للوظائف، والعمل في أشغال عدة يومياً، وتطرقوا إلى تضرّر بعض القطاعات من فترة التوقف الأولى بسبب الوباء، ولم تتعافَ حتى الآن من آثار ضعف الموارد، بل ازدادت قرارات فصل واستبعاد مئات الآلاف من العمال المؤقتين، لا سيما مع تزامن فترة التوقف وتفشي الوباء مع قرار وقف البناء على مستوى الجمهورية، الذي استمر حتى الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. كذلك دخل على الخط في المناقشات وزراء المجموعة الاقتصادية، تحديداً وزير المالية محمد معيط، الذي حذّر من انتكاسة كبرى في حجم تدفق النقد الأجنبي اليومي، وقدرة الحكومة على التعامل مع آثار الأزمة. وذكر خصوصاً مسألة فرض التدابير، من بينها وقف الرحلات الجوية أو تقييد الانتقال بين المدن الساحلية على البحر الأحمر والقاهرة والأقصر وأسوان، وحتى وقف الاحتفالات الثقافية والفنية، من بينها مهرجانا الموسيقى العربية القاهرة والجونة السينمائيان الدوليان، بسبب ظهور أعداد كبيرة من الإصابات وحالات الاشتباه.

ووفق تقرير من اللجنة العلمية لمكافحة كورونا، سبق أن نشرت «العربي الجديد» تفاصيله، فإن الموجة الثانية تختلف عن الأولى، فالإصابات تبدو أكثر واسعة انتشاراً، مما سينعكس في ارتفاع الأعداد. كما أن الوفيات باتت أكثر قياساً ببداية الموجة الأولى، ولكن في الوقت نفسه تتسم الأعراض بأنها خفيفة ومتوسطة في مجملها، إذا ما قيست بالأعراض السائدة في الموجة الأولى. وتستند اللجنة العلمية في هذا الاستنتاج إلى زيادة أعداد المتعافين سريعاً من المصابين المسجلين، وعدم وصول الحالات المسجلة إلى المستشفيات بالكثافة التي كانت عليها في شهري مايو/ أيار ويونيو/ حزيران الماضيين، واستقرار حالة معظم الحالات المسجلة الموجهة إلى العزل المنزلي وعدم تفاقمها.

لن تبلغ مصر ذروة الموجة الثانية إلا في شهر فبراير

أعراض الموجة الثانية من تفشي الفيروس أضعف من الموجة الأولى (Getty)

تقرير

حزمة من الأهداف السياسية بينها استدراج مشاركة الأحزاب والقوى المختلفة

السلطة والانتخابات المبكرة في الجزائر

ما إن أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، عن التوجه لإجراء انتخابات نيابية ومحلية مبكرة، حتى سارعت السلطة إلى العمل على استدراج القوى السياسية والأحزاب للمشاركة في هذه الانتخابات المتوقعة قبل أبريل/نيسان المقبل، وتبتغي منها السلطة تحقيق حزمة من الأهداف السياسية، فضلاً عن المضي بمشروع تبون السياسي

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تسرّع السلطة في الجزائر الخطى لحث القوى السياسية والمدنية على الدخول مبكراً في أجواء الانتخابات، منذ أن أمر الرئيس عبد المجيد تبون قبل أسبوعين بتجهيز قانون الانتخابات الجديد، تمهيداً لإجراء انتخابات نيابة ومحلية مبكرة. ويلاحظ تكثيف المسؤولين الحكوميين تصريحاتهم بشأن هذه الانتخابات والتعهد بضمان نزاهتها، لاستدراج الأحزاب السياسية للانخراط في معتركها.

وتبرز أسئلة كثيرة حول دوافع إقدام السلطة على طرح مشروع انتخابات نيابية مبكرة في الجزائر. غير أنه إضافة إلى كونها إحدى الالتزامات السياسية التي تعهد بها تبون خلال تسلمه السلطة، وفي سلسلة حوارات صحافية أجراها مباشرة بعد ذلك، تمثّل هذه الانتخابات المتوقعة قبل نهاية إبريل/نيسان المقبل، رهاناً تبتغي منه السلطة تحقيق حزمة من الأهداف السياسية البالغة الأهمية، والمتعلقة بمشروع الإصلاح السياسي والدستوري الذي يقترحه تبون، ورسم توازنات جديدة تساعد على ذلك، بما فيها نقل الحراك الشعبي من الشارع إلى البرلمان، حيث تتوفر الإمكانية السياسية للسيطرة على المواقف والمكونات المعارضة في الغالب.

وتشير الكثير من المعطيات السياسية إلى أنّ تبون قد يعمد سريعاً إلى تنفيذ خطوتين مهمتين. الخطوة الأولى إلغاء العتبة الانتخابية (ضمن قانون الانتخابات الجديد المقرر الإعلان عنه قريباً) لضمان أكبر مشاركة من القوى السياسية والقوائم المستقلة، نظراً إلى أنّ هذه المشاركة ستوسع في المقابل وتحفز على مشاركة أكبر للناخبين، وبالتالي تفادي هاجس المقاطعة والعزوف الانتخابي، كالذي حدث بشكل غير مسبوق في الاستفتاء الشعبي على الدستور في الأول من شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

وقد تأتي هذه الخطوة استجابة لمطالبات والمدنية على الدخول مبكراً في أجواء الانتخابات، منذ أن أمر الرئيس عبد المجيد تبون قبل أسبوعين بتجهيز قانون الانتخابات الجديد، تمهيداً لإجراء انتخابات نيابة ومحلية مبكرة. ويلاحظ تكثيف المسؤولين الحكوميين تصريحاتهم بشأن هذه الانتخابات والتعهد بضمان نزاهتها، لاستدراج الأحزاب السياسية للانخراط في معتركها.

وتبرز أسئلة كثيرة حول دوافع إقدام السلطة على طرح مشروع انتخابات نيابية مبكرة في الجزائر. غير أنه إضافة إلى كونها إحدى الالتزامات السياسية التي تعهد بها تبون خلال تسلمه السلطة، وفي سلسلة حوارات صحافية أجراها مباشرة بعد ذلك، تمثّل هذه الانتخابات المتوقعة قبل نهاية إبريل/نيسان المقبل، رهاناً تبتغي منه السلطة تحقيق حزمة من الأهداف السياسية البالغة الأهمية، والمتعلقة بمشروع الإصلاح السياسي والدستوري الذي يقترحه تبون، ورسم توازنات جديدة تساعد على ذلك، بما فيها نقل الحراك الشعبي من الشارع إلى البرلمان، حيث تتوفر الإمكانية السياسية للسيطرة على المواقف والمكونات المعارضة في الغالب.

وتشير الكثير من المعطيات السياسية إلى أنّ تبون قد يعمد سريعاً إلى تنفيذ خطوتين مهمتين. الخطوة الأولى إلغاء العتبة الانتخابية (ضمن قانون الانتخابات الجديد المقرر الإعلان عنه قريباً) لضمان أكبر مشاركة من القوى السياسية والقوائم المستقلة، نظراً إلى أنّ هذه المشاركة ستوسع في المقابل وتحفز على مشاركة أكبر للناخبين، وبالتالي تفادي هاجس المقاطعة والعزوف الانتخابي، كالذي حدث بشكل غير مسبوق في الاستفتاء الشعبي على الدستور في الأول من شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

وقد تأتي هذه الخطوة استجابة لمطالبات الانتخابية المقبلة، من دون أن تكون قوائمها المرشحة مضطرة للحصول على توقيعات من الناخبين. وتعتبر هذه الأحزاب، ومن بينها «جيل جديد» و«جبهة النضال الوطني» و«الاتحاد من أجل التنمية» وغيرها، أنّ الإبقاء على العتبة سيحصر المنافسة الانتخابية، كما كان الوضع سابقاً، بين الأحزاب الكبيرة المهيمنة على المجالس المنتخبة، ويحدّ من مشاركة القوى الفتية، وتلك التي نشأت بعد الحراك الشعبي. وفي السياق، اقترح رئيس حزب «صوت الشعب»، لمين عصماني، في ندوة عقدها حزبه الأحد الماضي، تنظيم الانتخابات النيابية والمحلية بالتزامن «لتشهد مشاركة قوية، فإذا نظمنا في يوم واحد ستقلل من العزوف ونساهم في رفع نسبة المشاركة».

ويستدعي إنجاز الخطوة الأولى من قبل السلطة، خطوة ثانية، وهي الإسراع في الترخيص لعدد هام من الأحزاب الفتية التي أنشأتها قيادات شابة ومجموعات منبثقة من الحراك الشعبي، وذلك في سياق تشجيع السلطة للشباب على الانخراط في الممارسة السياسية، وبما يسمح بتجديد المشهد السياسي في البلاد، تماشياً مع الشعار المركزي الذي تتبناه السلطة الحالية «الجزائر الجديدة» و«أخلقة العمل السياسي»، خصوصاً أنّ تبون تعهد بأن يتضمن قانون الانتخابات الجديد، بنوداً توفر الدعم المادي للشباب المقدم على خوض المنافسة الانتخابية.

> قد يعمد تبون لتنفيذ خطوتين مهمتين لضمان مشاركة واسعة
>
> تراهن السلطة على كسر التحالفات القائمة بين قوى المعارضة

وعن ذلك، قال الباحث في الشؤون السياسية، كمال حجام، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنّ «السلطة تدفع إلى تكثيف النقاش حول الانتخابات المسبقة، بهدف جر كل القوى الحزبية إلى هذا النقاش، وقد بدأ ذلك يحدث فعلياً. وأعتقد أنّ الأمر لا يتعلق بحاجة السلطة إلى برلمان جديد وتجديد مؤسسات الدولة، لكون البرلمان الحالي الذي ما زال في عهدته سنة ونصف السنة (حتى مايو/أيار 2022) أكثر خدمة للسلطة ومرونة، إذ تهيمن عليه أحزابها. ولكن الأمر يتعلق برغبة السلطة في تأكيد تمسكها بتنفيذ خريطة الطريق التي أعلنها تبون منذ ما قبل انتخابه، وكذلك تجاوز كل حديث عن مبادرات حوار سياسي، واعتبار أنّ الحوار الوحيد هو عبر صناديق الانتخابات». وأضاف حجام أنّ السلطة تريد أن توجه رسالة للداخل والخارج بوجود سيرورة تغيير سياسي طبيعية، وأنه لا وجود لما تصفها المعارضات المختلفة بالأزمة السياسية في البلاد».

وتذهب قراءات سياسية أخرى إلى أنّ السلطة تعتبر أنّ إجراء انتخابات مسبقة، سيسهم في نقل وتصدير معركة الشرعية من جدار السلطة، التي تتهم من قبل الشارع السياسي بعدم حيازتها على الشرعية، إلى المعارضات السياسية التي سيفرض عليها خوض معركة الشرعية الانتخابية، إضافة إلى أنّ أيّ انتخابات تمثيلية مقبلة، ستؤدي إلى كسر التحالفات القائمة بين مجموعات المعارضة. وتؤسس السلطة هذه المقاربة على تجربة سابقة حدثت في عام 2014. ففي يونيو/حزيران من ذلك العام، توافقت قوى المعارضة والشخصيات المستقلة على أرضية انتقال ديمقراطي، رفضت من خلالها الإقرار بشرعية الرئيس حينها عبد العزيز بوتفليقة (كان قد حاز على ولاية رئاسية رابعة، على الرغم من مرضه)، وظلّ تنسيق المواقف عالياً بين هذه القوى، لكن حدثاً واحداً كان كافياً لتفجير هذا التنسيق، وهو الانتخابات النيابية لعام 2017، حين قررت كبرى أحزاب المعارضة المشاركة، بينما تمسكت قوى أخرى بالمقاطعة، وكان ذلك نهاية التنسيق السياسي، وهو ما استفادت منه السلطة.

لكن بعض القوى السياسية المعارضة تبدو في المقابل منتبهة إلى حسابات السلطة، فـ«جبهة القوى الاشتراكية»، أقدم أحزاب المعارضة السياسية في الجزائر، كانت حذرت تبون مما وصفتها بـ«مغامرة انتخابية» جديدة، قبل إجراء حوار سياسي يوفر الظروف المناسبة والقواعد الأساسية لمثل هذه الانتخابات، كتنفيذ حزمة إجراءات تهدئة، وإطلاق الناشطين المعتقلين، وتحرير الإعلام والقضاء العام. وقد اعتبر السكرتير الأول للحزب، يوسف أوشيش، في مؤتمر سياسي عقد قبل أسبوع، أنّ «الانتخابات ليست أولية بالنسبة للحزب». كما أعلن «حزب العمال» (اليساري) عن الموقف نفسه، فيما طالبت حركة «مجتمع السلم» بحوار سياسي يسبق أي استحقاق انتخابي. غير أنه لا يُعرف ما إذا كانت هذه الأحزاب السياسية قادرة على الصمود في موقفها.

تسعى السلطة لضمان مشاركة واسعة في الانتخابات (رياض كرامدي/فرانس برس)

تقرير

«العدالة والتنمية» المغربي: أزمة تنظيمية وسياسية

يعيش حزب «العدالة والتنمية» المغربي أزمة داخلية، جراء التباين الشديد بين مواقف هيئاته التنظيمية من خطوة التطبيع مع إسرائيل

الرباط ـ **عادل نجدي**

يقف حزب «العدالة والتنمية»، قائد الائتلاف الحكومي الحالي في المغرب، اليوم، على أعتاب مرحلة جديدة قد تدفع في اتجاه إعادة النظر في مرجعيته، وتؤثر على شعبيته وحظوظه في الاستحقاقات الانتخابية المقررة صيف 2021، وسط مخاوف من تصدع داخله، في ظلّ تباين المواقف في صفوفه من خطوة إعادة العلاقات بين المغرب وإسرائيل. ومنذ العاشر من ديسمبر/كانون الأول الحالي، تاريخ إعلان العاهل المغربي الملك محمد السادس والرئيس الأميركي دونالد ترامب، عن الاتفاق على استئناف العلاقات بين المغرب وإسرائيل، يعيش «العدالة والتنمية» على صفيح ساخن، جراء تباين مواقف هيئاته التنظيمية التي لم تستفق بعد من صدمة خطوة التطبيع، بين موقف رافض لها عبّرت عنه كل من حركة «التوحيد والإصلاح»، الذراع الدعوية للحزب، والتنظيم الشبابي، وآخر تجنب إعلان موقف صريح مباشر تمثل بالأمانة العامة للحزب.

وفيما وجدت قيادة الحزب، الذي يبني عقيدته السياسية منذ نشأته على رفض التطبيع، نفسها في موقف محرج أمام قواعدها والرأي العام، وهي تصطدم بقرار استئناف العلاقات مع تل أبيب، ألقى توقيع الأمين العام لـ«العدالة والتنمية»، سعد الدين العثماني، بصفته رئيساً للحكومة، على الإعلان الثلاثي بين الرباط وواشنطن وتل أبيب، بظلاله على الحزب، ووصل إلى حد المطالبة بإقالته والدعوة إلى مؤتمر استثنائي للإطاحة به من على رأس الحزب.

وبدا أنّ الأرتباك سيد الموقف، إذ لم يستطع «العدالة والتنمية» حسم موقفه خشية انفجار الأمور في حال عقد برلمان الحزب (المجلس الوطني)، وهو ما كان مقرراً الأحد الماضي، ولكن تم التراجع في آخر لحظة عن الخطوة بدعوى أن «الوقت غير مناسب» لها، وذلك بالتزامن مع حديث عن تهديد الأمين العام بالاستقالة. وبقدر ما كان إرجاء عقد المجلس الوطني من دون تحديد موعد جديد لتنظيمه، مرده إلى أنّ مخرجات الاجتماع لم تكن لتسهم في الحل، إلا أنّ الثابت وسط مرحلة الارتباك هذه، والتقاطع السياسي والشعبي، أنّ التوتر التنظيمي الذي أحدثه التطبيع لن يتوقف، وأن ما قبل هذه المرحلة ليس كما بعدها بالنسبة للحزب الإسلامي الذي كان يمني النفس بقيادة حكومة ما بعد انتخابات 2021، في مؤشر على استمرار عنفوانه السياسي الذي بدأ مع لحظة 20 فبراير/شباط 2011 (النسخة المغربية من الربيع العربي) وتوج بقيادة حكومتين متتاليتين.

> ارجا الحزب عقد المجلس الوطني فيه من دون تحديد موعد جديد
>
> استبعد قيادي في الحزب أن يؤدي «زلزال التطبيع» إلى تصدعه

وإلى الآن، يبدو أن المساعي لتطويق ارتدادات التطبيع على البيت الداخلي وتجنيب الحزب انعكاسات أزمة كبيرة، لن تكون بلا ثمن. فسواء راهنت قيادة «العدالة والتنمية» على عامل الوقت لامتصاص الغضب العارم الذي يسود في قواعد الحزب وهيئاته المختلفة، أم على تدخل الأمين العام السابق عبد الإله بنكيران، للجم غضب المناصرين ومعارضي خطوة التطبيع، فإنّ واقع الحزب اليوم يشير إلى أنه يعيش على إيقاع أزمة داخلية خانقة، ومنذ إبعاد بنكيران عن رئاسة الحكومة في 25 مارس/آذار 2017 وتشكيل حكومة سعد الدين العثماني، والحزب يواجه مشاكل داخلية، أصبحت مع مرور الوقت تتعمق أكثر في ظلّ تباعد الآراء والمواقف وغياب أي مبادرة لاحتواء الوضع. وعلى الرغم من إطلاق القيادة الحالية حواراً داخلياً لرأب الصدع الذي أحدثه ما بات يعرف في المغرب بـ«البلوكاج» الذي أطاح ببنكيران، ومحاولاتها المستمرة للتغطية على الأزمة، إلا أنها لم تفلح إلى حدّ الآن في مسعاها، لياتي اتفاق استئناف العلاقات بين المغرب وإسرائيل ويزيد الأزمة الداخلية للحزب.

وإذا كان «العدالة والتنمية» قد تمكّن من تقديم نموذج سياسي فريد، في قدرته على التنظيم الحزبي والحفاظ على وحدته الداخلية في أصعب المراحل التي مر بها، إلا أن حدث التطبيع يفرض تحدياً كبيراً عليه في مواجهة الأحزاب السياسية الأخرى التي تسعى للوصول إلى السلطة وتعارض استمرار الحزب ذي التوجه الإسلامي فيها. ويسود تخوف في صفوف مناضلي الحزب، الذي ارتبطت نجاحاته منذ نشأته في 1998 بفاعليته في إدارة أزماته الخارجية، من أن يؤثر قرار التطبيع على شعبيته وحظوظه في الاستحقاقات الانتخابية المقررة صيف 2021، وسط خشية من تصدع داخله جراء استقالات متوقعة في صفوفه، من دون أن يصل الأمر إلى حدوث انشقاق.

وتجد قيادة الحزب نفسها أمام مفترق طرق من أجل إعادة ترتيب أوراقها بالإجابة عن سؤال رئيسي هو: كيف يمكن لحزب بمرجعية إسلامية، التوفيق بين الشعارات الملزمة التي رفعها منذ ولادته، وطبيعة الدولة المغربية؟ وبعبارة أخرى، هل الحزب مستعد للمشاركة في مؤسسات الدولة مع تحمّل المسؤولية السياسية لكل القرارات بحلوها ومرها، أم أنه غير قادر على تحمّل كلفتها السياسية مما يقتضيه ذلك من تموقع خارج البيت الحكومي؟

بالنسبة لعضو الأمانة العامة لـ«العدالة والتنمية»، عبد العزيز أفتاتي، فإنّ المرحلة الجديدة التي دخلها المغرب بعد التوقيع على اتفاق التطبيع مع إسرائيل «تقتضي تأهيلاً سياسياً للحزب، ومؤسسات جديدة وقيادة جماعية منسجمة، وبلورة مقاربة على المدى المتوسط، وكذلك التفكير بهدوء لمرحلة مواجهة المشروع الصهيوني». واعتبر أفتاتي في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «موقف المغاربة الرافض لكل أشكال التطبيع مع الكيان هو المؤطر للعدالة والتنمية وباقي الأحزاب المغربية، لكن مع الاستماتة في الدفاع عن القضية الوطنية (في إشارة لقضية الصحراء)، أي رصيد التراكم في شأن الحسم النهائي للنزاع المفتعل من قبل الجزائر، لكن من دون أي التباس بمسألة رفض مقايضة القضية الوطنية بالموقف من الكيان الصهيوني».

وفيما استبعد أفتاتي أن يؤدي «زلزال التطبيع» إلى تصدع الحزب وانفراط عقده، مؤكداً «ضرورة توفير قيادة الحزب أرضية مواجهة التطبيع والإعداد للتأهيل التنظيمي»، قال أستاذ العلوم السياسية في الكلية متعددة التخصصات في تازة، إسماعيل حمودي، إنه «من خلال ردود الفعل المُعبّر عنها علناً إلى حدّ الآن، لمسنا وجود غضب قوي بين قواعد الحزب وقياداته، لكن حدّته تراجعت تدريجياً، خصوصاً بعد حملة تواصل داخلية قام بها الأمين العام السابق للعدالة والتنمية باتجاه هيئات وطنية ومحلية وإقليمية للحزب، على رأسها أعضاء فريق الأخير في البرلمان. ويشكل أعضاء هذه الهيئات نحو ثلثي أعضاء المجلس الوطني للحزب». وأضاف حمودي، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ قيادة «العدالة والتنمية نجحت، مؤقتاً، في امتصاص الغضب الحزبي، وقد ساعدها بنكيران على الأقل إلى الآن، وذلك في انتظار انعقاد المجلس الوطني لمعرفة التوجهات القائمة داخل الحزب مما جرى، وما يمكن أن يترتب عن ذلك». ورجح أن «تتراجع حدة الغضب مع مرور الوقت، إذ مرّ الحزب بوقائع مشابهة رجّح من خلالها مرجعيته الوطنية على مرجعيته الدينية، وهذا التوجّه سيتعمق أكثر في المستقبل، فنحن بصدد حزب يتحول تدريجياً من حزب ذي مرجعية إسلامية إلى حزب ذي مرجعية وطنية أولاً».

وعن مدى انعكاس التطبيع على حظوظه في الانتخابات المقبلة جراء الأزمة التي يعيشها حالياً، قال حمودي: «هناك رأي معين داخل الحزب وخارجه يؤكد أن مواقف العدالة والتنمية خلال الولاية الحالية بقيادة العثماني، من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وأخيراً التطبيع، قد تؤثر سلباً وبشكل جوهري على قاعدته الانتخابية، لكن لا شيء يدفع إلى ترجيح هذا الرأي، كونه يتوقف كذلك على الطريقة التي سيدبر بها الحزب تلك المواقف لأعضائه أساساً ولقاعدته الانتخابية». وأضاف: «حتى لو افترضنا أن تأثير الموقف من التطبيع مرجح، أتصور أنه سيكون محدوداً، بالنظر إلى عوامل عدة، منها أنّ العدالة والتنمية لا يزال القوة التنظيمية الأولى حزبياً، ولأن غالبية المعارضين لقرار التطبيع لا يصوتون في الانتخابات أساساً».

تخوف من تأثير التطبيع على حظوظ الحزب الانتخابية (فاضل سنا/فرانس برس)

فرنسا تأمر حفتر بالامتناع عن الأعمال العدائية

سيطر على المشهد الليبي الحديث عن موعد الانتخابات، وسط تراجع عن فكرة سلطة تنفيذية جديدة، تقود فترة تمهيدية تفضي للانتخابات، من المقرر أن يفرزها ملتقى الحوار السياسي، الذي لا يزال الاختلاف يسيطر على أعضائه بشأن آليات اختيار هذه السلطة. ودعت باريس، أمس الثلاثاء، اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر إلى «الامتناع عن استئناف الأعمال العدائية»، وإلى «تركيز الجهود» على إيجاد حل سياسي. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية «لا حل عسكرياً في ليبيا. الأولوية لتطبيق اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 23 أكتوبر/تشرين الأول (الماضي)، والذي يلحظ خروج القوات الأجنبية والمرتزقة الأجانب، كما استكمال العملية السياسية بإشراف الأمم المتحدة». وأعلنت البعثة الأممية، أول من أمس، عن انعقاد الاجتماع الثاني للجنة القانونية المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي، عبر تقنية الفيديو اليوم الأربعاء، لبحث القواعد التشريعية والقانونية اللازمة لإجراء الانتخابات نهاية العام المقبل. وكانت اللجنة القانونية، التي تضم 18 عضوا من أعضاء الملتقى، بدأت الأسبوع الماضي، أول اجتماعاتها بهدف الوصول إلى ترتيبات قانونية ودستورية مناسبة للانتخابات، التي قرر ملتقى الحوار السياسي أن تجرى في ديسمبر/كانون الأول 2021.

> اجتماع للجنة القانونية المنبثقة عن ملتقى الحوار اليوم

ورغم تعثر جولات الحوار بين أعضاء الملتقى، إلا أن مصادر مقربة منه أكدت أن البعثة الأممية أبلغت الأعضاء عزمها استئناف جولات الحوار بشكل مباشر في السابع من الشهر المقبل، لـ«حسم» الرؤية الخاصة بالمرحلة التمهيدية والأجسام السياسية التي ستقودها. ورجحت المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن تستمر الجولة المقبلة لأكثر من يوم، لكنها نقلت عن عدد من أعضاء الحوار استشعارهم تصميماً من البعثة على أن تكون الجولة المقبلة هي النهائية، وسط عدة خيارات مطروحة، من بينها الإبقاء على الهياكل السياسية الحالية مع إعادة ترميمها، وهو ما يراه عضو مجلس النواب محمد عبد الحفيظ «خياراً فرضه الأمر الواقع». وانطلقت أعمال ملتقى الحوار السياسي في التاسع من نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، واستمرت تسعة أيام، حيث تمكّن أعضاؤه من التوافق على تحديد ديسمبر من العام المقبل موعداً لبدء انتخابات وطنية تمر عبر مرحلة تمهيدية عمرها 18 شهراً، وتقودها سلطة تنفيذية جديدة. لكن الخلافات سادت أجواء الجولة الأولى بشأن آليات اختيار شاغلي السلطة، لتتحول الجولات اللاحقة عبر تقنية الفيديو، والتي لم تتوصل هي الأخرى إلى أي توافق بشأن نقاط الخلاف حول تلك الآليات، رغم التصويت على مقترحين يقضيان بتقليص أعضاء المجلس الرئاسي وإنشاء حكومة موحدة منفصلة عنه. وفي الفترة الأخيرة، تراجع الحديث بشكل كبير عن الرغبة في تكوين سلطة جديدة تحل محل الأجسام السياسية الثلاثة، وهي المجلس الرئاسي ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وهو ما أظهرته بيانات وتصريحات عدة. وراى النائب محمد عبد الحفيظ، في حديث مع «العربي الجديد»، أن التصعيد العسكري مؤخراً كانت تقف وراءه شخصيات سياسية متنفذة في مفاصل الحكم، سواء في طرابلس أو شرق البلاد، بهدف فرض أمر واقع يوجب على المجتمع الدولي التعامل معه، والبديل هو عودة الحرب. وراى الصحافي الليبي سالم الورفلي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الأطراف الإقليمية التي تتقاسم الإمساك بزمام الملف الليبي لن تسمح بمغادرة حلفائها القابعين في السلطة، فهي لن تضمن ولاء أي وجوه سياسية جديدة، وبالتالي فالإبقاء على الوضع السياسي الحالي مناصفة بين المجلس الرئاسي الحالي لطرف وحكومة جديدة لطرف آخر ممكن جداً لقيادة المرحلة التمهيدية. لكن الورفلي لفت إلى أن التأثير الإقليمي المتسارع في الملف الليبي قد يشكل ضغطاً جديداً على مستجدات الحوار السياسي، موضحاً أن وصول الأوضاع إلى أن تكون طرابلس نقطة تماس في التنافس بين القاهرة وأنقرة «أمر في غاية الخطورة قد يفضي إلى انهيار الأوضاع كلها في البلاد». وراى أن سيناريو الإبقاء على السياسيين الحاليين «بات شبه مؤكد في الكواليس الليبية، ومظاهره واضحة في مواقف القادة الذين أدركوا منذ اللحظة الأولى أن حلفاءهم الإقليميين لن يتخلوا عنهم، حيث البديل السياسي لن يوفر للحلفاء الإقليميين أي ضمان لاستمرار مكاسبهم».

العقوبات الأميركية تُمتّن تعاونهما

تركيا ـ روسيا: تجديد التفاهمات

أرسى الطرفان الروسي والتركي تفاهمات جديدة لتمتين التعاون، في لقاء مشترك، أمس الثلاثاء، هو الأول من نوعه منذ فرض واشنطن عقوبات على أنقرة

جاووش اوغلو ولافروف في سوتشي امس (Getty)

أظهر الاجتماع الثامن لمجموعة التخطيط الاستراتيجي المشترك الروسي ـ التركي في سوتشي على سواحل البحر الأسود، أمس الثلاثاء، بين وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف والتركي مولود جاووش أوغلو، متانة العلاقات بين البلدين، رغم العقوبات الأميركية الأخيرة على أنقرة على خلفية شرائها منظومة «أس 400» الروسية. وتطرّق الجانبان خلال الاجتماع لمختلف الملفات المتشابكة، من سورية إلى ليبيا إلى إقليم ناغورنو كاراباخ، بالإضافة للتعاون في الشؤون النفطية والاقتصادية والعسكرية. وأكد لافروف أن التعاون العسكري بين موسكو وأنقرة سيتواصل رغم العقوبات الأميركية، مشيراً إلى أن الرئيس فلاديمير بوتين «يقدّر عزم تركيا على مواصلة التعاون في هذا المجال رغم الضغوط غير الشرعية لواشنطن». واعتبر لافروف أن العلاقات الروسية ـ التركية لا تخضع لضغط العقوبات الغربية. وأضاف أن «واشنطن تمارس ضغوطاً شديدة على أنقرة بطرق غير مشروعة، ورغم ذلك لم تتراجع تركيا، وهذا مثير للإعجاب».

في الملف السوري، شدّد لافروف على أن مسار أستانة (يضمّ تركيا وروسيا وإيران)، هو الصيغة الأكثر فاعلية في ما يتعلق بالقضية السورية، مذكّراً بدعم موسكو لعمل اللجنة الدستورية سياسياً.

في الملف الليبي، أكد لافروف على ضرورة مساندة وقف إطلاق النار في البلاد من خلال دعم اللجنة العسكرية الليبية المشتركة «5+5» (تضمّ 5 ضباط من حكومة الوفاق و5 آخرين من مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر). وأضاف أن النفط في ليبيا هو الثروة المشتركة للشعب، وعلى جميع الأطراف أن تأخذ نصيباً من الدخل الذي يتم الحصول عليه من صادراته. وحول إقليم ناغورنو كاراباخ، شدّد لافروف على أن الاتفاق الروسي ـ التركي يضمن عدم تسلل المرتزقة الأجانب إلى المنطقة.

من جهته، رأى جاووش أوغلو، أن «لدينا (مع روسيا) موقفا مشتركاً إزاء مختلف القضايا الإقليمية والدولية». ولفت إلى أن العقوبات الأميركية المفروضة على شخصيات بارزة في مؤسسة الصناعات الدفاعية التركية، تعتبر اعتداءً على الحقوق السيادية لبلاده. وأوضح أن تركيا لن تتراجع عن خطواتها الرامية لتعزيز صناعاتها الدفاعية بسبب العقوبات، التي فُرضت في 14 ديسمبر/كانون الأول الحالي. وحول منظومة «أس 400»، قال إن «قرار العقوبات خاطئ قانونياً، لأن اتفاق شراء منظومات الدفاع الجوي بين تركيا وروسيا تم توقيعه قبل صدور قانون كاتسا (قانون مكافحة أعداء الولايات المتحدة، الذي وقّعه الرئيس الخاسر بالرئاسيات الأميركية دونالد ترامب في 2 أغسطس/ آب 2017))».

ولفت جاووش أوغلو إلى أن تركيا اختارت حلّ جميع المشاكل بما فيها المتعلقة بـ«أس 400» عن طريق الحوار، والولايات المتحدة أبدت رغبة في التعاون عبر الحوار عقب قرار العقوبات. ولتبديد المخاوف الأوروبية والأطلسية، اعتبر الوزير التركي، أن «العلاقات التركية مع روسيا ليست بديلاً عن علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي».

> جاووش أوغلو: لدينا موقف مشترك إزاء مختلف القضايا

في الملف الليبي، أوضح جاووش أوغلو أن تركيا بذلت جهوداً حثيثة مع روسيا من أجل وقف إطلاق النار في ليبيا، والنقطة التي وصلا إليها هي تتويج لتلك الجهود المشتركة. وذكر أن تركيا تؤمن بأن الحل السياسي هو الوحيد في ليبيا، مستدركاً: «إلا أن الانقلابي حفتر أظهر إرادة مغايرة لذلك، وهجم على طرابلس، ولكن الوضع توازن على الميدان بفضل الدعم المقدم من تركيا للحكومة المشروعة بموجب اتفاق معها». وأشار إلى أن تركيا وقعت اتفاقيات مع الحكومة الشرعية في ليبيا، ومع الحكومات السابقة، مضيفاً أن «هذه الاتفاقيات هي أساس وجودنا هناك، كتقديم الاستشارات العسكرية والتدريبية. وجودنا قانوني ومشروع، لذلك لا يحق لأي دولة أو شخص بما في ذلك حفتر المطالبة بمغادرة تركيا للأراضي الليبية، والوضع هكذا طالما الاتفاقيات سارية». وحول العلاقات الاقتصادية بين تركيا وروسيا، أعلن أن البلدين يهدفان إلى تبادل تجاري بقيمة 100 مليار دولار، إلا أن وباء كورونا عرقل الأمر. لكنه تطرق إلى إزالة الرسوم والمعوقات الأخرى أمام الحركة التجارية، معرباً عن ترحيبه بزيادة روسيا حصص الصادرات التركية. وأبدى أمله في إنشاء المركز المشترك لمراقبة وقف إطلاق النار في ناغورنو كاراباخ في أسرع وقت». وكشف أن أنقرة تسعى لتصنيع لقاح «سبوتنيك في» الروسي المضاد لفيروس كورونا محلياً.

(العربي الجديد، الأناضول، رويترز، فرانس برس)

الحدث

الكونغرس يُسقط «فيتو» ترامب

يُفترض بعد نحو 3 أسابيع أن تطوي الولايات المتحدة صفحة الرئيس الخاسر في انتخابات 3 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي دونالد ترامب، لتبدأ ولاية الرئيس المنتخب جو بايدن رسمياً في 20 يناير/كانون الثاني المقبل. ولا يبدو أن خروج ترامب من البيت الأبيض سيكون عادياً، في ظلّ الصخب الذي يمارسه على وسائل التواصل الاجتماعي من جهة، وفي ظلّ التفكك الجمهوري من حوله من جهة أخرى. وعشية السادس من يناير المقبل، الموعد المفترض لتحشيد أنصار ترامب ميدانياً رفضاً لنتائج الرئاسيات، سقط حق النقض «فيتو» الرئاسي للمرة الأولى في عهد ترامب في مجلس النواب، في مشروع موازنة الدفاع، في أضعف موقف تشريعي للرئيس الـ45.

في ملف موازنة الدفاع، ألغى مجلس النواب «فيتو» ترامب على مشروع الموازنة، وهو أول إبطال من نوعه في عهد الرئيس الخاسر. مع العلم أن ترامب استخدم الفيتو الرئاسي ضد تسعة قوانين خلال ولايته، لكن الكونغرس لم يتمكن من جمع الأصوات اللازمة لإلغاء أي منها. ووافق 322 نائباً على مشروع القانون في مقابل 78 نائباً، مع تصويت 109 جمهوريين لإلغاء الفيتو. ويتعيّن أيضاً الحصول على موافقة مجلس الشيوخ، الذي من المتوقع أن يصوّت في الأسبوع الحالي على تجاوز ترامب، بأغلبية الثلثين. وكان ترامب قد رفض المشروع الأسبوع الماضي لأنه لم يشمل إلغاء المادة 230، التي تؤمن الحماية لأصحاب شركات الإنترنت من المضمون الذي ينشره المستخدمون، معتبراً أنه فشل في فرض قيود على شركات التواصل الاجتماعي، التي ادّعى أنها كانت متحيزة ضده خلال حملته الانتخابية.

كما يعارض ترامب أيضاً اللغة التي تسمح بإعادة تسمية القواعد العسكرية التي تحمل أسماء قادة الكونفيدرالية في الحرب الأهلية الأميركية (1861 ـ 1865). تُجدر الإشارة إلى أن القانون يتيح زيادة رواتب القوات الأميركية بنسبة 3 في المائة، ويفوّض أكثر من 740,5 مليار دولار للبرامج العسكرية والإنشاءات.

بدورها، أكدت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي، عقب التصويت أن «المجلس قام بدوره لضمان أن يصبح مشروع الموازنة قانوناً، على الرغم من جهود الرئيس التخريبية الخطيرة». أما رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، السيناتور الجمهوري من أوكلاهوما، جيم إينهوفي، فوصف مشروع القانون بأنه «حيوي للغاية لأمننا القومي وقواتنا». وسبق لترامب أن نجح في فرض الانضباط الحزبي في الكونغرس طيلة عهده، لكن التصويت على موازنة الدفاع أظهر حدود تأثيره في الأسابيع الأخيرة قبل مغادرته منصبه. وجاء تصويت المجلس بعد دقائق من تصويت 130 جمهورياً في مجلس النواب، ضد خطة يدعمها ترامب لزيادة مساعدات الإغاثة من فيروس كورونا من 600 دولار إلى 2000 دولار.

وكان ترامب هدد لأيام بعدم التوقيع على خطة التحفيز الاقتصادي في مواجهة تداعيات الأزمة الوبائية، رغم أنّ وزير الخزانة في إدارته ستيفن مينوتشين، شارك في صياغتها وحازت دعماً واسع النطاق من الحزبين في الكونغرس.

وسلّط ما جرى الضوء على مدى تراجع الدعم الجمهوري المستمر لترامب. وفي مؤشر إلى تراجع نفوذه، نشرت صحيفة «نيويورك بوست» التي يملكها روبرت مردوخ، وهو واحد من أبرز مؤيدي ترامب، مقالة افتتاحية يوم الأحد الماضي، تطلب منه «إيقاف الجنون» والإقرار بخسارة الانتخابات. وجاء في الصحيفة: «السيّد الرئيس، حان الوقت لإنهاء هذه الكوميديا السوداء، لكن الاستمرار في هذا الطريق أمر مدمّر. إذا كنت مصرّاً على قضاء أيامك الأخيرة في المنصب مهدداً بإحراق كلّ شيء، فهكذا ستُذكر».

اشتكى بايدن من عرقلة مساعدي ترامب المرحلة الانتقالية (فرانس برس)

لكن ترامب لم يرفع العلم الأبيض بعد، ويعمل على حشد مؤيديه في واشنطن في 6 يناير المقبل، في محاولة أخيرة للضغط على الكونغرس من أجل عدم المصادقة على فوز بايدن في الانتخابات. ومن المتوقع أن ينزل آلاف المؤيدين لترامب الذين ينتمون لمجموعات مختلفة من كل أنحاء البلاد، إلى شوارع العاصمة الأميركية، تأييداً لتصريحات غير مدعومة بأدلّة لترامب عن تزوير انتخابي واسع النطاق.

كما يعمل الرئيس الخاسر على عرقلة عمل بايدن، الذي كشف أول من أمس الاثنين، أن الموظفين الذين عيّنهم ترامب في وزارة الدفاع (البنتاغون) يعرقلون عملية انتقال السلطة. وحذّر من أن الولايات المتحدة قد تواجه مخاطر أمنية جراء ذلك. وبعد تلقيه مع نائبته كامالا هاريس إحاطة حول الأمن القومي من طاقمه المكلف ترتيب الانتقال، قال بايدن إن الموظفين الإداريين في البنتاغون وكذلك مكتب الإدارة والميزانية يضعون «عوائق».

في المقابل، يبدي الرئيس المنتخب ثقته بالتعاون مع الجمهوريين في المرحلة المقبلة. وذكر المحلل كريس سيليزا في مقال له على موقع «سي أن أن»، أن «بايدن يعتبر الجمهوريين أكثر انفتاحاً على التسوية مما أظهروا خلال السنوات الأربع الماضية». وأضاف سيليزا أن «الكاتب في صحيفة وول ستريت جورنال، جيرالد أف سايب، كشف عن محادثة اعتبر فيها بايدن أنه من الممكن جداً إحياء فكرة الوسطية، وأن هناك عدداً كافياً من المشرّعين الجمهوريين المستعدين لمقابلته في منتصف الطريق، حتى يتمكن من إنجاز الأمور في الكونغرس».

(رويترز، أسوشييتد برس، فرانس برس)